دور القطاع الخاص في تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين اليمن وألمانيا

علي محمد البشيري

■ اسهمت المانيا الاتحادية بدور بارز في عملية التنمية في اليمن وذلك من خلال المساعدات والقروض التي تقدمها لتمويل المشاريع الخدمية والانمائية في مختلف القطاعات والمحافظات اليمنية.

ويعكس الدعم التنموي الالماني السخي لليمن والذي بلغ ١,٣ مليار مارك منذ عام ١٩٦٩ وحتى عام ٢٠٠٣ متانة العلاقة السياسية والاقتصادية بين البلدين الصديقين وخصوصا في ظل القيادتين السياسيتين ممثلة بفخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والمستشار الالماني جيرهاردشرودر.

واذا كانت المانيا قد قدمت الكثير من اوجه الدعم المالي والفني وبالاخص في قطاعات المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والتدريب والتاهيل والمشاريع الصغيرة فإن التعاون الاقتصادي بين البلدين الصديقين سيتعزز في حال قيام القطاع الخاص بدور هام في المجالات التجارية والاستثمارية وذلك من خلال زياده حجم التبادل التجاري واقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة والتي يمكن من خلالها تحقيق المصالح المشتركة وخصوصا في ظل وجود الكثير من الفرص الاستثمارية في اليمن سواء في قطاع الصناعات التحويلية او الأسماك والاحياء البحرية او السياحية بالاضافة الى المنطقة الحرة بعدن والتي تتميز بموقعها الجغرافي المتميز يؤهلها لان تستعيد مكانتها في المجال التجاري كحلقة وصل بين مختلف قارات العالم.

وتبذل اليمن جهودا كبيرة لتهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للمستثمرين المحليين والاجانب على السواء حيث تسعى لاقامة ثلاث مناطق صناعية واستكمال البنى التحتية بالاضافة الى فتح مختلف القطاعات الخدمية والانتاجية للاستثمار مثل قطاع الاتصالات والنقل والكهرباء.

لقد تمكنت اليمن خلال الاعوام الاخيرة من تحقيق الاستقرار الاقتصادي ذلك بفضل تنفيذها لبرنامج الاصلاح الاقتصادي والمالي.. حيث حقق الاقتصاد اليمني نموا قدر في عام ٢٠٠٤ م بنحو ٣,٥٪ مقابل ٣,٣٪ في عام ٢٠٠٣ م .

كما تسعى الى تحقيق معدل نمو بنسبة ٤٪ خلال عام ٢٠٠٥ وذلك عبر تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة للقطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات العربية والاجنبية والعمل على زيادة معدلات نمو القطاعات الانتاجية غير النفطية والسيطرة على عجز الموازنة في الحدود الآمنة وخفض معدل التضخم.

وتعول الخطط والاستراتيجيات التنموية على القطاع الخاص القيام بدور هام في التنمية والاستثمار وذلك من خلال زيادة استثماراته في القطاعات الواعدة والاسماك، السياحة، الصناعات التحويلية.. وبالتالي الاسهام الفاعل في توفير فرص العمل والتخفيف من الفقر والحد من البطالة.

وتنتهج اليمن نظام الاقتصاد الحر والذي يتيح للقطاع الخاص القيام بدور رئيسي في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وتحديد دور الدولة في توفير البنى المؤسسية والقانونية وازالة كل المشاكل التي تواجه القطاع الخاص وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة وقد أصدرت العديد من القوانين والتشريعات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لتدعيم آلية السوق وتعزيز دور القطاع الخاص وتقدم اليمن العديد من التسهيلات والامتيازات والاعفاءات الضريبية والجمركية للمستثمرين المحليين والاجانب على السواء كما تتيح للاجانب حرية تملك المشاريع كاملة والاراضي والعقارات وكذا حرية تحويل الأموال وارباح المشروعات من والى اليمن بالاضافة الى بساطة الاجراءات المطلوبة لانشاء او توسعة او تطوير المشروعات الاستثمارية وأعطاء المستثمر الحق الكامل في اختيار احد الاساليب المناسبة لحل النزاعات سواء من خلال الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية او الاتفاقية الدولية لفض منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول ومواطني الدول الاخرى او قواعد واجراءات التحكيم التجاري الخاص بلجنة القانون الدولي التابع لهيئة الامم المتحدة او اتفاقيات وقواعد اخرى دولية او ثنائية تكون الجمهورية اليمنية طرفا فيها

اما الاعفاءات التي يمنحها قانون الاستثمار اليمني رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢م فتشمل اعفاء الموجودات الثابتة المطلوبة لاقامة او توسيع او تطوير المشاريع الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية، واعفاء مستلزمات الانتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية والضريبية وكذلك اعفاء مستلزمات الانتاج للمشاريع الاخرى بنسبة ٥٠٪من كافة الرسوم الجمركية للمشاريع القائمة والمرخصة والمسجلة وكذا اعفاء المشروعات من ضرائب الارباح لمدة ٧ سنوات داخل المدن الرئيسية (صنعاء- عدن -تعز -الحديدة- المكلا) ابتداء من تاريخ بدء الانتاج او مزاولة النشاط ويمكن ان تزيد هذه المدة لسنتين اضافيتين وبحيث تتجاوز اجمالي مدة الاعفاء ١٦ سنة وذلك في حالة ان تكون المشروعات التي تقام في المنطقة الاستثمارية «ب» او المشروعات التي تزيد نسبة المكون المحلي من الموجودات الثابتة عن ٢٥٪ من اجمالي قيمة الموجودات الثابتة الخاصة بالمشروعات والمشروعات التي تمتلكها شركات عامة لاتقل نسبة الاكتتاب العام فيها عن ٢٥٪ من رأس المال المدفوع بالاضافة الى عدد من الحالات التي أقرها القانون.

وكل هذه الضمانات القانونية والاعفاءات والتشريعات الاقتصادية والتجارية توفر البيئة المناسبة للاستثمار وتتيح لرؤوس الاموال اليمنية والالمانية التحرك نحو الاستثمار في جميع القطاعات الانتاجية والخدمية وبما يحقق المصلحة المشتركة للبلدين الصديقين.

وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة تطوير العلاقات الثنائية لليمن مع الدول الشقيقة والصديقة وتعزيز الشراكة وتبادل المنافع والمصالح اقليميا وفتح نوافذ جديدة مع الاقتصاديات المزدهرة دوليا وذلك بهدف دوران عجلة النشاط الاقتصادي في كل القطاعات كما تركز على تخفيز القطاع الخاص للقيام بدور ريادي في تخفيز النمو الاقتصادي من خلال اتخاذ العديد من الاجراءات لضمانة بيئة جاذبة ومناسبة للاستثمار. بالاضافة الى تعزيز الاصلاحات الاقتصادية التي بدأت اليمن في تنفيذها في مارس ١٩٩٥م واعادة هيكلة الاقتصاد والتشريع في الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتقليل الاعتماد على النفط وتنمية القطاعات الواعدة.

ويتوقع الاقتصاديون ان يكون لتوقيع اتفاقية انشاء محطة الكهرباء الغازية بين بلادنا وشركة سيمنس الالمانية اثرا بالغا في تدفق الشركات الاستثمارية الالمانية الى اليمن وخصوصا في ظل توقيع البلدين لاتفاقية لدعم الاستثمارات.

كما انها تعد خطوة هامة لتاسيس شركات مشتركة لتحفيز الاستثمارات البينية.

يعتبر أكبر سوق أوروبي:

ألمانيا: اقتصاد مزدهر

■،، جمهورية ألمانيا الاتحادية هي أحد البلدان الصناعية القيادية وهي تحتل المرتبة الثالثة في العالم في الانتاج الاقتصادي والمرتبة الثانية في التجارة العالمية ما يشير إلى قوة وازدهار الاقتصاد الألماني.

وشغلت ألمانيا عام ٢٠٠٣م المركز الأول بين الدول المصدرة على مستوى العالم. كما تعتبر حجر الزاوية لنمو الأسواق في وسط وشرق أوروبا. وهي مركز الاتحاد الأوروبي الموسع بما فيه من ٤٥٤ مليون مستهلك، واقتصاد قومي يمثل ٢٢٪ من إجمالي الدخل المحلي لدول الاتحاد الأوروبي، كما تعتبر ألمانيا أكبر سوق أوربي حيث يُمثل الشعب الألماني نسبة ١٨,٥٪ من سكان الاتحاد الأوروبي.

وتولي ألمانيا الصناعية اهتماماً كبيراً حيث تعد العمود الفقري للاقتصاد لذا فإنها تضع «صُنع في ألمانيا» على منتجات ذات جودة متميزة وقد شهد قطاع الصناعة توسعاً كبيراً وخصوصاً في ما يتعلق بتقنية الاتصال والمعلومات والملاحة الجوية والفضائية.

وتمتلك ألمانيا بنية تحتية شاملة وذات كفاءة عالية.

سواءً في مجال المواصلات أو نقل المعلومات، حيث توجد مراكز اقليمية كثيرة عالية الجودة لها مكانة عالمية مرموقة، بوصفها مراكز لتقديم الدعم الفني في مجالات تكنولوجيا المعلومات والهندسة الطبية والبنوك ووسائل الإعلام.

وتقدم ألمانيا نموذجاً لنظام التعليم المهني المزدوج القائم على الدراسة والتدريب. كما يتوفر فيها عدد من الجامعات التكنولوجية ومعاهد البحوث ذات الجودة العالمية مثل جمعية ماكس بلانك ومعاهد فراونهوفر.

كما تعتبر دولة رائدة في مجالات الإبتكار وتصدير منتجات البحث العلمي والتنمية.

وهي أكثر دول أوروبا الاقتصادية ريادة في مجالات البحث العلمي والتنمية. تشارك ألمانيا بنصيب يصل إلى أكثر من ٢٠٪ من براءات الإختراع التي تُقدم للمكتب الأوروبي لبراءات الإختراع. كما يصل نصيبها أيضاً إلى ٢٠٪ من براءات الإختراع على مستوى العالم.

لقد فتحت ألمانيا أسواقها ليس فقط على المستوى القانوني ولكن أيضاً على المستوى العلمي، وأفضل مثال لذلك مجالات الطاقة والاتصالات، وقد وضعت هيئة هريتدج الأمريكية ألمانيا على رأس قائمة الاقتصاد الحر فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب. وبالتالي فإنها تعد من أكثر دول أوروبا تمتعاً باقتصاد حر متحرر من التعقيدات والبيروقراطية كما تبلغ حصة التجارة الألمانية نحو ١٠٪ من الناتج القومي الإجمالي.

وتمتاز الشركات الألمانية الصغيرة والكبيرة بكفاءاتها العالية وقدرتها الكبيرة على التأقلم. تُعد الكثير من الشركات الألمانية المتوسطة رائدة في الأسواق العالمية بما تقدمه من منتجات متميزة.

كما يواكب النظام الاقتصادي الألماني التحديات العالمية في ظل العولمة.

حيث يتم بشكل مستمر تحسين الظروف العامة للعمل التجاري «مثل تعديل القوانين، أو تعديل قوانين الضرائب، وكذلك اللوائح المنظمة لعملية تأسيس الشركات أو التوسع فيها، لتصبح جميعها أكثر يسراً ومرونة».

وقد تم اتخاذ بعض الإجراءات المشجعة لسوق العمل مثل تخفيض ضرائب الشركات والضرائب على الدخل. فضلاً عن ذلك فإن تحسين ظروف الاستثمار هو هدف هام من أهداف برنامج الحكومة الألمانية للإصلاح المعروف باسم أجندة ٢٠١٠م.

وتتمتع ألمانيا بمكانة عالمية مرموقة بما تمتاز به من فضل سيادة القانون واستقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي والدليل على ذلك هو وجود أكثر من ٢٢٠٠٠ شركة أجنبية عاملة في ألمانيا حيث يعمل فيها ما يزيد على ٢,٧ مليون، يتحدث حوالي ٧٠٪ منهم اللغة الإنجليزية كما يوجد عديد من التجمعات الأجنبية النشيطة في ألمانيا.

نقلاً عن مجلة «استثمر في ألمانيا»

ميناء الحديدة يستقبل ثلاث سفن تجارية

الحديدة / سبأ

استقبل ميناء الحديدة أمس ثلاث سفن تجارية تحمل على متنها ٤٥٩٦ طناً من الاخشاب و ١١ ألفاً و١١١ طناً من النفط اضافة الى أكثر من ١٥٠ حاوية تحوي بضائع مختلفة ٠

وأفادت الاحصائية الصادرة عن المؤسسة العامة للموانئ بالحديدة أن الباخرة نفط اليمن ٩ تنتظر الدخول إلى أرصفة الميناء لافراغ ٦٠٠٠ طن من النفط فيما غادرته باخرتان أخريان بعد افراغ حمولتهما من البضائع ٠